من نصدق: السوق أم تصريحات التجار

كشتو لـ«الوطن»: الثوم لم ولن يصدّر وارتفاع سعره بسبب الطلب الزائد حالياً من أجل «المونة»

العقاد: الثوم السوري يصدّر إلى الأردن والأخيرة لا تسمح باستيراده!!

رامز محفوظ

لم يمض سوى أيام قليلة على موافقة رئاسة مجلس الوزراء بالسماح بتصدير البطاطا والثوم حتى ارتفع سعر الثوم في الأسواق بشكل كبير، حيث تراوح سعر كيلو الثوم الأخضر بالمفرق مابين ٤ و٥ آلاف ليرة بعد أن كان يباع قبل صدور قرار الموافقة على تصديره مابين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ ليرة كما تراوح سعر كيلو الثوم البلدي اليابس نوع أول مابين ٩ و١٠ آلاف ليرة، على حين أن سعر كيلو البطاطا مازال شبه مستقر ويتراوح مابين ٢ و٣ آلاف ليرة ولم يشهد ارتفاعاً ملحوظاً بعد الموافقة على تصديره، والسؤال المطروح هل يتكرر سيناريو البصل بعد السماح بتصدير الثوم وتشهد شحّاً وارتفاعاً كبيراً بسعره في السوق؟

عدد من المواطنين الذين التقتهم «الوطن» أعربوا عن استيائهم من ارتفاع سعر كيلو الثوم بشكل كبير الوقت الذي بدأ فيه المواطنون بشراء كميات من أجل المونة، مؤكداً أن باعة المفرق استغلوا قرار السماح بتصدير الثوم وضعوه كحجة لرفع سعره في السوق، لافتين إلى أن أي قرار يصدر بالسماح بتصدير أي مادة دائماً يستفيد منه التاجر ويضر بالمواطن الذين يعاني الأمرين من الارتفاع اليومي للأسعار.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد كشتو بأنه رغم صدور قرار بالسماح بتصدير الثوم إلا أنه لم يصدر إلى الخارج ولن يصدر، وكنا نتوقع أن يرتفع سعره لكن ليس بسبب التصدير وإنما نتيجة الطلب الزائد عليه من المواطنين خلال الفترة الحالية من أجل (المونة)، متوقعاً أن يعود ويستقر سعره بعد أن ينتهي الطلب الزائد عليه، مؤكداً أن إنتاج الثوم هذا العام ليس قليلاً لكن الناس الذين عانوا من أزمة البصل توقعوا أن يحدث الأمر ذاته مع الثوم فلجؤوا لشراء كميات كبيرة من أجل المونة.

بدوره أكد عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن» أنه بعد السماح بتصدير الثوم والبطاطا منذ نحو ستة أيام لم يتم تصدير أي حبة من المادتين، موضحاً أن الثوم السوري يصدر فقط إلى الأردن والأخيرة لا تسمح باستيراده حالياً لذا من المؤكد لن يكون هناك أي تصدير للمادة مستقبلاً رغم السماح بتصديره.

وبين بأن الثوم الذي يباع بسعر ١٠ آلاف ليرة هو من النوع الناشف وعندما ينشف يقل وزنه وبالتالي يرتفع سعره والربطة التي تزن نحو عشرة كيلو يصبح وزنها بعد التنشيف بحدود ٣ كيلو بعكس الثوم الأخضر، على حين أن الثوم الأخضر لم يشهد ارتفاعاً ملحوظاً ومازال محافظاً على سعره بشكل تقريبي، مؤكداً أن سعر الثوم يعتبر مرتفعاً قياساً لسعره خلال الموسم الماضي.

وأوضح أن الثوم الموجود في السوق هو من إنتاج درعا وبعض مناطق ريف دمشق، وأن إنتاج الموسم الحالي أقل من الموسم الماضي بنسبة ٥٠ بالمئة، مرجعاً السبب بانخفاض الإنتاج لعزوف نسبة من المزارعين عن زراعته بسبب عدم موافقة الحكومة على تصديره في الموسم الماضي ما أدى لبيعه لمربي الأغنام بأرخص الأثمان.

وبالنسبة للبطاطا أوضح العقاد بأن هناك فائض في الإنتاج خلال الموسم الحالي ويزيد عن حاجة البلد أكثر من الضعف ومهما كانت الكمية التي ستصدر فسيبقى هناك فائض بالمادة.

ولفت إلى أن البطاطا المصرية تغزو حالياً الأسواق الخليجية وليس هناك إمكانية للمنافسة معها نتيجة رخص ثمنها، مبيناً أنه من الممكن أن يتم البدء بتصدير البطاطا السورية خلال أسبوعين باعتبارها في بداية إنتاجها وغير قابلة للتصدير حالياً لأنها غير ناضجة بشكل كافٍ.

وكان قد وافق رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس منذ أيام قليلة على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة فتح باب التصدير لمادة بطاطا الطعام للكميات الفائضة عن حاجة السوق المحلية والمقدّرة بكمية ٤٠,٠٠٠ طن وذلك حتى نفاد الكمية، وعلى السماح بتصدير مادة الثوم الأخضر لكمية ٥٠٠٠ طن كحد أقصى وذلك لمدة شهرين.

> البطاطا المصرية تغزو أسواق الخليج لانخفاض أسعارها

وصل لـ١٢ ألفاً وانخفض لحدود ١٠ آلاف.. السكر يعود إلى الواجهة

أكريم لـ«الوطن» انخفاض سعر الصرف وظهور بوادر استقرار اقتصادي أسهما بانخفاض أسعار بعض المواد ومنها السكر

الوطن

بعد أن وصل سعر كيلو السكر لحدود ١٢ ألف ليرة في أغلب أسواق دمشق، عاد اليومين الماضيين للانخفاض ليصل لحدود ١٠ آلاف ليرة، لكنه رغم هذا الانخفاض مايزال سعره مرتفعاً مع شح واضح بالكميات في الأسواق.

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم بن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن العوامل التي ساهمت في انخفاض سعر كيلو السكر خلال اليومين الماضيين إضافة لمواد أخرى هو انخفاض سعر الصرف نتيجة التفاؤل الذي حصل بعد انتهاء أعمال القمة العربية وظهور بوادر استقرار اقتصادي.

وأكد أن مادة السكر كانت متوافرة خلال الفترة الماضية ولم يكن هناك نقص فيها وكذلك المواد الأخرى ولم يعد هناك أي مشاكل بتوفر معظم المواد، مبيناً أن ارتفاع أسعار معظم المواد سببه عدم وجود استقرار اقتصادي نتيجة للقوانين الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وقوانين الضرائب والجمارك.

وأوضح أن سورية تتجه خلال الفترة القادمة نحو الاستقرار الاقتصادي الذي تطالب به الشريحة الاقتصادية وتتمناه دائماً، مشيراً إلى أنه في حال استمر الوضع السياسي بالتحسن فإن هذا التحسن سينعكس حتماً على الواقع الاقتصادي إيجاباً وسيؤدي إلى استقراره، ونتيجة لهذا الاستقرار من المرجح أن نشهد انخفاضاً واستقراراً في الأسعار من المتوقع أن يلمسه المواطن معه بداية العام القادم.

بدوره قال أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حيزة في تصريح لـ«الوطن» إنه خلال الفترة الماضية كان هناك شح في طرح المادة في الأسواق من التجار باعتبارهم كانوا يقومون بمتابعة ارتفاع سعر الصرف، أما خلال اليومين الماضيين مع عودة سعر الصرف للانخفاض وقيام المصرف المركزي بتخفيضه في النشرة خجولة، لذا لحظنا انخفاضاً في سعره، مبيناً أن التجار في حال حذر حالياً ويقومون بمراقبة سعر الصرف.

وأكد أنه دائماً عندما يحصل أي ارتفاع في سعر الصرف يزداد التواصل بين المستوردين وتجار الجملة وتجار نصف الجملة وتجار المفرق، ونتيجة لهذا التواصل يتفقون على خفض انسيابية معظم المواد ومنها مادة السكر في الأسواق ويكون هناك إحجام من قبلهم عن طرحها ويستغلون كذلك تأخر المؤسسة السورية للتجارة بافتتاح دورة جديدة لتوزيع مادة السكر المفن، لذا نشهد ارتفاعاً في سعر مبيعها في السوق نتيجة شحها في الأسواق، لافتاً إلى أن السكر كان يوزع خلال الفترة الماضية بشكل مخالف لذا كانت أسعاره مرتفعة.

> جمعية حماية المستهلك: عندما يرتفع سعر الصرف يخفضون طرح معظم المواد في الأسواق فترتفع أسعارها

مطالب التجار لا تهتم بمصلحة المستهلك.. لجنة التصدير والاستيراد تطالب

إعادة النظر بتنظيم تعهد القطع وتسليم ١٥ بالمئة من المستوردات للسورية للتجارة بسعر التكلفة

«التموين» لـ«الوطن»: إلزام المستوردين هدفه ممارسة المؤسسة دورها الإيجابي في الأسواق

الوطن

عقد في مقر اتحاد غرف التجارة السورية اجتماعاً للجنة الاستيراد والتصدير ضم رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام ورئيس اللجنة العليا للمستثمرين عضو مكتب اتحاد غرف التجارة السورية فهد درويش بحضور عدد من أعضاء اللجنة.

وناقش المجتمعون موضوع الانفتاح الاقتصادي الذي ستشهده سورية مع الدول العربية بعد استعادة دورها ومكانها الطبيعي في الجامعة العربية حيث تم التأكيد على أن المرحلة القادمة تتطلب تضافر كل الجهود من الجهات المعنية لوضع القوانين المناسبة وتلافي الثغرات والسلبيات في القوانين الحالية مشيرين إلى دور اللجنة المهم في رفد الاتحاد بالأفكار والتوصيات المتعلقة بهذا القطاع.

كما تم خلال الاجتماع مناقشة مجموعة من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال ومن ضمنها قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك /١٣٧٠/ لعام ٢٠٢٣ القاضي بإلزام المستوردين والمنتجين بتسليم ١٥ بالمئة من منتجاتهم ومستورداتهم إلى المؤسسة السورية للتجارة بسعر التكلفة، مؤكدين ضرورة إلغاء الأسعار الاسترشادية لجميع المواد المصدرة والمستوردة واعتبار السعر الحقيقي هو السعر المدون على الفاتورة، كما ناقشوا موضوع تنظيم عمليات التنازل عن بوالص الشحن للبضائع المستوردة إلى القطر والشروط المتعلقة بها.

وأشاروا إلى وجوب اعتماد آلية واضحة عند التصدير بغية تخفيف الضغط عن القطع الأجنبي وإعادة النظر بقرار تنظيم تعهد القطع رقم ١٠٧٠ وذلك بهدف تشجيع التصدير ودوران عملية الإنتاج.

وقرر المجتمعون رفع مذكرات من اللجنة عن طريق اتحاد إلى الجهات المعنية تتضمن مقترحات لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، ورفع توصية إلى مديرية الجمارك عن طريق الاتحاد بشأن التأكيد على عدم دخول الدوريات الجمركية إلى المستودعات والمحال التجارية إلا بوجود مندوب عن غرفة التجارة المعنية في المحافظة، وتبسيط عمليات الإجراءات الجمركية وتخفيف الروتين سواء في الاستيراد والتصدير أو الترانزيت.

وفي ختام الاجتماع خلص المجتمعون إلى أن تكون اجتماعات اللجنة بشكل دوري كل شهر أو نصف شهر لمواكبة المستجدات حيال هذا القطاع المهم.

وعن موضوع إلزام المستوردين بإعطاء السورية للتجارة ١٥ بالمئة من مستورداتهم بسعر التكلفة، قال مصدر في «التموين» لـ«الوطن»: إنه قرار لجنة اقتصادية أقرته الحكومة، والغاية منه أن تمارس المؤسسة دورها الإيجابي للتدخل في الأسواق وتوفير المواد للمواطنين.

من جهته، بيّن الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش في تصريح لـ«الوطن» أن واقع الاستيراد والتصدير في سورية غير مريح والدليل أننا لم ننجح بترشيد الاستيراد ولا بتشجيع التصدير ولا بإحلال بدائل المستوردات ورغم ذلك ندعي النجاح بكل المجالات.

وأكد أنه ما دامت الحكومة لم تشجع عملية الإنتاج وتعمل على تطويره فإن البديل هو الاستيراد ونتيجة لذلك كان العجز أكبر من السنوات السابقة.

مضيفاً: إن رفع سعر الصرف الجمركي مؤخراً إضافة لأليات عمل هيئة الضرائب والرسوم وممارسات الجمارك لا تؤدي إلى خلق أجواء مريحة للعمل التجاري، ومن يراقب أليات عمل الحكومة يرى أنها تفضل الاستيراد الذي يستنزف القطع الأجنبي على الإنتاج الذي يسهم بزيادة الصادرات وجلب القطع الأجنبي.

ورأى عربش أن قرار إلزام المستوردين والمنتجين بتسليم ١٥ بالمئة من منتجاتهم ومستوردتهم إلى المؤسسة السورية للتجارة بغير جدوى، لأنه لم يؤد إلى تخفيض الأسعار، وبالتالي لم يستفد منه المواطن.

> عربش لـ«الوطن»: لم تنجح الحكومة بترشيد الاستيراد ولا بتشجيع التصدير ولا بإحلال بدائل المستوردات

عدم توافر الزيوت المعدنية من «محروقات» يرفع أسعارها

تغيير زيت السيارة ١٥٠ ألف ليرة للزيوت المحلية و٢٥٠ ألف ليرة للمستوردة

السويداء -عبير صيموعة

باتت أسعار الزيوت المعدنية مثل البورصة بسبب الارتفاعات الكبيرة المتلاحقة في ظل انعدام الرقابة على الأنواع المتوافرة منها في الأسواق حيث اشتكى أصحاب السيارات والآليات في السويداء لـ«الوطن» من ارتفاع أسعارها بعد أن تجاوزت تكلفة تغيير الزيت للسيارة الواحدة ١٥٠ ألف ليرة للزيوت المحلية المنشأ وإلى نحو ٢٥٠ ألف ليرة للزيوت المستوردة ما تسبب بإضافة أعباء كبيرة عليهم تضاف إلى الأعباء المعيشية الأخرى في ظل تردي الوضع الاقتصادي وانخفاض القدرة الشرائية.

أصحاب مراكز بيع الزيوت المعدنية في محافظة السويداء أكدوا لـ«الوطن» الارتفاع الكبير في أسعار الزيوت المعدنية بسبب عدم توفير المادة من قبل شركة المحروقات (سادكوب) وحرمانهم منها رغم تجديدهم لتراخيص حصولهم على المادة بداية العام الحالي بتكلفة تزيد على ٥٠٠ ألف ليرة لكل ترخيص، إلا أنهم لم يحصلوا إلا على عدد محدد من العبوات ولمرة واحدة خلال الأشهر الخمسة وهو الأمر الذي أدى إلى بقاء بورصة الزيوت بأيدي أصحاب المغاسل والمشاحم الكبيرة على ساحة المحافظة إضافة إلى السوق السوداء للمادة.

بدورهم أصحاب المشاحم والمغاسل ممن التقتهم «الوطن» أكدوا الارتفاع الكبير بأسعار الزيوت واستجرار الجديد منها بأسعار فلكية، على حين أشار البعض إلى أنهم يعملون ضمن الكميات الشحيحة التي يتم توفيرها من قبل شركة سادكوب مؤكدين أن رفع أسعارها ضمن المغاسل والمشاحم أتى من باب الحفاظ على رأس المال في حال اضطروا إلى استجرار كميات جديدة من السوق السوداء بعد نفاد الكميات لديهم، مشيرين إلى أن عدم تزويدهم بالمادة من قبل الشركة إضافة إلى نقص السيولة لديهم أدى إلى تراجع عمل كثير من المغاسل والمشاحم كما فرض على كثير منهم إغلاق مراكزهم في ظل هيمنة الزيوت المستوردة على الأسواق.

وطالب أصحاب مراكز بيع الزيوت وأصحاب المغاسل والمشاحم على ساحة المحافظة بضرورة توفير المادة من قبل شركة المحروقات (سادكوب) ومراقبة أسعار الزيوت المستوردة في الأسواق بما يحد من ارتفاعها الجنوني.

بدورها دائرة التجارة في فرع شركة المحروقات في السويداء أكدت أنه يتم تزويد مراكز بيع الزيوت المعدنية وأصحاب التراخيص بحسب الكميات الواردة من معمل زيوت حمص مع الإشارة إلى أن الكميات أقل من حاجة السوق.

رئيس نقابة عمال النفط في اتحاد عمال السويداء ثائر عزام أكد لـ«الوطن» أن مخصصات الزيوت المعدنية وخطة توزيعها مركزية من الإدارة العامة لشركة محروقات وبناء على مراجعة أصحاب مراكز توزيع الزيوت وأصحاب المغاسل والمشاحم تم التواصل مع المدير التجاري في الإدارة العامة لشركة المحروقات في دمشق مصطفى حصوية لتتم متابعة مخصصات مراكز بيع الزيوت المعدنية وأصحاب التراخيص وتأمينها بحسب خطة توزيعها من ٢٠ إلى ٢٥ من كل شهر وضمن الكميات المتوافرة.

ألف مليار ليرة إضافية لـ«الزراعي» لشراء القمح

عبد الهادي شباط

قرر مجلس إدارة المصرف الزراعي أمس تخصيص اعتماد إضافي للمصرف الزراعي التعاوني بحدود مبلغ قدره /١٠٠٠/ مليار (ألف مليار ليرة سورية) خارج الحد الأقصى للاعتمادات المخصصة للمصرف الزراعي التعاوني ولمصلحة المؤسسة السورية للحبوب من أجل تمويل عمليات شراء محصول القمح لموسم ٢٠٢٣ من الفلاحين، وتكليف فرع المصرف الزراعي التعاوني في دمشق إعداد الإضبارة المتعلقة بطلب التمويل والسندات العائد لها، والتوقيع على كل المعاملات المتعلقة بطلب التمويل، وإبرام العقد اللازم مع المؤسسة السورية للحبوب وبما يتوافق مع قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم (٦٤٤/ل.) تاريخ ٢٠٢٣/٥/١٨.

وشمل القرار استجرار المصرف الزراعي التعاوني مبلغ الاعتماد المخصص لتمويل القمح لموسم عام ٢٠٢٣ على شكل سلف توضع في حسابه المفتوح لدى مصرف سورية المركزي على أن تغطى هذه السلف بسندات لا يتجاوز استحقاقها ١٢٠ يوماً من تاريخ تجهيزها لدى مصرف سورية المركزي، إضافة إلى استيفاء المصرف الزراعي التعاوني من المؤسسة السورية للحبوب على السلف الممنوحة منه فائدة عند الاستحقاق بمعدل (واحد بالمئة)، وتسري في حال انتهاء مدة القرض وعدم التزام المؤسسة العامة للحبوب بتسديد القرض فائدة تأخيرية مقدارها (١,٧٥ بالمئة).

ويستوفي مصرف سورية المركزي من المصرف الزراعي التعاوني على السلف الممنوحة منه لمصلحة المؤسسة السورية للحبوب فائدة عند الاستحقاق بمعدل (٠,٥ بالمئة) وتسري في حال انتهاء مدة القرض وعدم سداده فائدة تأخيرية بمعدل واحد بالمئة.

ويؤكد «الزراعي» أن مدة صرف قيم الحبوب سيكون خلال ٢٤ ساعة بعد وصول القوائم (الفلاحين الذين سلموا محاصيلهم لفروع السورية للحبوب) لفرع المصرف الزراعي المختص وأنه تم التعميم على كل فروع الزراعي العاملة في مختلف المحافظات والمناطق بتبسيط وسرعة إجراءات تسليم قيم الحبوب وتقديم كل الخدمات المصرفية التي يحتاجها الفلاح من المصرف الزراعي.

فيما حددت اللجنة الاقتصادية في الحكومة، تسعيرة القمح بـ٢٥٠٠ ليرة للكيلو الواحد، وأضافت إليها ٣٠٠ ليرة، بما وصفتها «حوافز تشجيعية»، لزراعة وتسليم القمح. ويصبح السعر بعد التعديل، الذي جاء تلبية لمطالب المزارعين بزيادة التسعيرة، ٢٨٠٠ ليرة للكيلو الواحد من القمح.